عليه » . وتوقعت الصحيفة ان يدعم الاردن الشرعية الوهمية التي يدعيها « ببصمات واختام المخاتير النحاسية » . وقالت ، غير ان محاولاته الان «مكتوب لها الفشل الذريع». وقالت ان هذا الفشل امر محتم رغم « المرائض المشبوهة واللقاءات والزيارات المتآمرة التي يعقدها أتباع الاردن هنا في الارض المحتلة بمباركة وتأييد السلطات الاسرائيلية » . وتخوفت الصحيفة في ختام تعليقها ان يقوم الحكم الاردني بالتعاون مع الدول الامبريالية « الى اجراء تسوية مباشرة ثنائية بينه وبين اسرائيل » (الفجر ٧٤/١٠/٢٦) .

وذكرت جريدة الشعب من جانبها ان النظام الاردني قد حمل معه الى مؤتمر القمة عريضة حملت « بعض توقيعات من بعض المجالس البلدية الجديدة والصغيرة وبعض المخاتير في القرى والمخيمات الى جانب اعداد من الموظفين ومعظمهم ممن واصلوا العمل لدى سلطات الاحتلال ويتقاضون راتبين من عمان والاحتلال » وذكرت الجريدة ان عدد التوقيعات هذه لم يزد على مئة (الشعب ٧٤/١٠/٢٧) . وفي « حديث الشعب » الافتتاحي تناولت الجريدة ذاتها مؤتمر القمة بالتعليق ، بعد ان انهى وزراء الخارجية العرب اعمالهم قبيل انعقاد مؤتمر القمة . فندت ادعاء الحكم الاردني بتمثيل الشعب الفلسطيني وذكرت بمذابحه ضد هذا الشعب في ايلول ١٩٧٠ وتموز الاحرار ١٩٧١ . وذكرت بان سكان المناطق المحتلة اعلنوا اكثر من مرة « ان لا ممثل لهم الا ثورتهم ومنظماتهم ومجلسهم الوطني » . وقالت ان « الاغلبية الصامتة » التي يتحدثون عن تمثيلهم لها ، فما هي الا المقيمين في « فلسطين الشرقية الذين لا يستطيعون الجهر من الكبت والقهر » . وختمت الصحيفة تعليقها قائلة ، ان الشعب الفلسطيني « بقيادة ثورته قد امسك بزمام امره ، ولن يعود الى الوصايات تحت اي ظرف ولا يقبل تزييف ارادته تحت اي شكل » (الشعب ٧٤/١٠/٢٧) .

وتابعت « الشعب » تعليقها على اجتماعات وزراء الخارجية المعهدة لاجتماع القمة العربية بقولها ، ان الحل « البسيط والعادل » لحقوق الشعب الفلسطيني هو « وجوب عودة الامور الى ما كانت عليه قبل التقسيم المشؤوم : كيانا فلسطينيا واحدا يشمل المسلم والمسيحي واليهودي وفقا للاسس والمبادىء التالية :

١ — الفلسطيني هو كل فلسطيني او من اصل فلسطيني يحمل الجنسية الفلسطينية قبل قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

٢ — على كل فلسطيني وفق التعريف السابق العودة الى دياره واملاكه دون قيد او شرط ، مع وجوب اعادة كل من هو غير فلسطيني تواجد في البلاد عام ١٩٤٧ الى بلاده الاصلية التي وفد منها ، واجبار الدولة التي نزح عنها باستقباله واعادته الى مواطنيته ورعويته الاصلية مع اعادة املاكه وحقوقه التي تخلى عنها كاملة .

٣ — تقوم في البلاد دولة فلسطينية ديمقراطية تمثل كل الطوائف من غير تمييز وبكل ما في المساواة الكاملة من حقوق وواجبات .

٤ — والى ان يزول الاحتلال ، وكل الاسباب والاثار الاخرى ، تقوم على كل شبر يتحرر سلطة وطنية فلسطينية تكون ذراعا لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها البديل الوحيد لعودة النظام الاردني او بقاء الاحتلال واستمراره » . وقالت الصحيفة : « وما لم يتحقق هذا ايها الملوك والرؤساء ، فستظل كل الاطراف تغرس رأسها في رمال الوهم والباطل كالنعامة » (الشعب ٧٤/١٠/٢٨) .

وما ان صدرت قرارات مؤتمر الرباط الفلسطينية حتى بدا التحول شاملا وملموسا لصالح منظمة التحرير الفلسطينية . وقد تبدى ذلك الشمول من التأييد في تصريحات بعض الوجهاء الذين عرفوا بتأييدهم التقليدي للملك حسين او اؤلئك الذين لم يبدوا موقفا سياسيا منحازا لاي من اطراف الصراع على تمثيل الشعب الفلسطيني . فصرح الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم الذي عرف بتأييده للحكم الاردني لمحطة تلفزيون س.بي.اس الاميركية ، بان منظمة التحرير الفلسطينية « تتمتع بتأييد شامل في الضفة الغربية » . واضاف معلقا على قرارات الرباط « بشعور من الارتياح والغبطة » ، ان هذه هي « المرة الاولى في الحقيقة التي يعطى فيها الفلسطينيون الفرصة لتمثيل انفسهم ومعالجة